كلمة الأمين العام المساعد، روبير بيتي، رئيس الآليةّ الدوليّة المحايدة والمستقلّة - سوريا

الجلسة العامة الخامسة والستون للجمعيّة العامة للأمم المتحدّة

منع نشوب النزاعات المسلّحة [البند 32 (أ)]؛ مذكّرة من الأمين العام (A/79/799)

29 نيسان/أبريل 2025 - الساعة 10:00 صباحًا - الجمعية العامة

السيّد رئيس الجمعيّة العامة،

أصحاب السعادة،

السيّدات والسادة،

يشرّفني أن أقدم إحاطةً للجمعيّة العامة لأوّل مرّة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "منع نشوب النزاعات المسلّحة" منذ توليّ منصبي كرئيس الآليّة الدوليّة المحايدة والمستقلّة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورةً وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وأرّحب ترحيبًا خاصًا بحضور معالي وزير الخارجية، السيّد أسعد الشيباني، في هذه المناقشة.

السيد الرئيس،

تُمثّل أحداث 8 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024 لحظةً مفصليةً في تاريخ سوريا. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدّة، إنه "بريق أمل" لا يجب إخماده.

إن انتهاء أكثر من 13 عامًا من النزاع و50 عامًا من الحكم الاستبدادي يُشكّل فرصةً لبناء سوريا المستقبل قائمةً على العدالة وسيادة القانون. هذه هي المبادئ التأسيسية المكرّسة في قرار عام ٢٠١٦ الذي أنشأ الآليّة الدوليّة في هذه الجمعية ذاتها. إذ دعت الدول الأعضاء في هذه الجمعية إلى ضمان مساءلةٍ موثوقةٍ وشاملةٍ عن الجرائم الدوليّة المُرتكبة في سوريا، من أجل تحقيق المصالحة والسلام المستدام. إن التغييرات التي شهدناها في كانون الأوّل/ديسمبر لا تُمثّل لحظةً محوريةً لسوريا والسوريين فحسب، بل للعالم أجمع، في وقتٍ يسود فيه الإفلات من العقاب في حالاتٍ كثيرةٍ التي تُرتكب فيها الفظائع، ويتعرّض فيه النظام القانوني الدولي للتهديد.

لقد احتلّت الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة في سوريا على عناوين الصحف لسنواتٍ، حتى طغت عليها أحداث أخرى - فبدا أن الإفلات من العقاب قد ساد وأن العدالة قد ضاعت.

على مدى ١٤ عامًا، ورغم التزام السوريين المتفاني بتوثيق معاناتهم والمطالبة بالمساءلة، تضاءل الأمل في تحقيق العدالة.

كان أحد بصيص الأمل إرادة الدول الأعضاء في إنشاء الآليّة الدوليّة، بينما مصدر الإلهام الآخر قدّمه أولئك الذين سعوا من بينكم، إلى تحقيق المساءلة بإصرارٍ من خلال الولاية القضائية العالمية. واليوم، يمكن لواقعٍ جديدٍ أن يُفضي إلى تحقيق هذا الأمل. لهذه الأسباب، أتطلّع لسماع معالي السيد الشيباني، ومنكم جميعًا، في نقاش اليوم، حول كيفية مُعالجة الوضع في سوريا معًا. ونحن في الآليّة الدوليّة، على أتم الاستعداد للقيام بدورنا كشريكٍ للمضي قدمًا.

السيد الرئيس،

في 21 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، أي بعد ثماني سنوات بالضبط من إنشاء الآليّة الدوليّة، أجريت أنا وفريقي زيارةً إلى سوريا لأوّل مرة. وقد أطلق هذا التواصل الدبلوماسي الأوّلي حوارًا بنّاءً وتبادلاتٍ مع السلطات السورية، ولا سيّما مع معالي السيّد الشيباني وفريقه، وهو حوارٌ لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا. ونحن ممتنون لحفاوة الاستقبال والترحيب الذي تلقيّناه، وللالتزام المُعلن بالعمل معنا ولتعيين جهة اتصال وللحوار المُستمر.

وتتطلّب الآليّة الدوليّة إذنًا من السلطات للعمل في سوريا. إن ولايتنا فريدة من نوعها. ولدعم جهود المساءلة الجنائية، يجب أن يكون عملنا على قدرٍ من الدقّة ليتماشى مع تدقيق العملية القضائية الجنائية. هذا هو النهج نفسه الذي نتبعه مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدّة، مع احترامٍ كاملٍ لسيادتها، سواءً فيما يتعلّق بجمع الأدلّة وحفظها أو بإجراء مقابلاتٍ مع الشهود.

خلال زياراتي، لاحظنا كميّات هائلة من الوثائق التي تحتاج إلى حفظٍ عاجل، بما في ذلك ملّفات قيصر الأصلية. تُشكّل هذه الملّفات دليلاً على الاستخدام الواسع النطاق للتعذيب - أفراد وُثّقت إساءة معاملتهم ووفاتهم في نهاية المطاف بغية إضفاء مسحةً من الشرعية.

نرّحب بالتدابير التي اتخذتها السلطات لحماية هذه البيانات والحد من وتنظيم الوصول إلى المواقع التي تحتوي على معلوماتٍ وأدلّةٍ قيّمةٍ، ما قد يُسهم في إثبات المسؤولية الجنائية للأفراد الأكثر مسؤولية. ونرّحب أيضًا بخطة تعيين لجنة للعدالة الانتقالية ولجنة للمفقودين لتسهيل الحوار بقيادة سورية حول فرص العدالة الحالية والمستقبلية. وفي هذا السياق، أودّ التأكيد على أن الآليّة الدوليّة تُنسّق بشكلٍ وثيق مع لجنة التحقيق والمؤسّسة المستقلّة المعنية بالمفقودين، ويسعدني بشكلٍ خاص وجود زميليّ المفوّض هاني مجلي والأمين العام المساعد كارلا كوينتانا هنا اليوم. نتمتّع بولاياتٍ منفصلة، لكنها تتكامل وتعزّز بعضها البعض. أنا ممتن شخصيًا للّجنة لما قامت به من توثيق وتقارير عامة في ظلٍ ظروفٍ صعبة على مر السنين. وأرّحب بشدّة بإنشاء المؤسّسة المستقلّة المعنية بالمفقودين، ونظل ملتزمين بمساعدتها في عملها مستقبلًا.

السيد الرئيس،

أُنشئت الآليّة الدوليّة لتعزيز العدالة والمساءلة عن الجرائم الأشد خطورةً وفق تصنيف القانون الدولي. ونحن مؤهّلون لتقييم الأدلّة وحفظها ومقابلة الشهود وتحليل البيانات، بالإضافة إلى إجراء أنشطة تحقيقية أخرى من شأنها دعم جهود العدالة الحالية والمستقبلية بشكلٍ مباشر. وإذا كان ذلك يهم السلطات والمجتمع الدولي، فيمكن للآليّة أيضًا تقديم توصياتٍ وخبراتٍ والممارسات الفضلى لدعم مراجعة الإطار القانوني ومعايير القانون الجنائي المعمول بها. ونودّ أن نتعلّم المزيد من السلطات السورية عن أفضل السبل للمساهمة وإضافة قيمة وفقًا لولايتنا واختصاصاتنا.

ورهنًا بالاتفاق على مسارٍ للمضي قدمًا يتماشى مع تلك المتطلّبات وضمان إمكانية تأمين الموارد اللازمة، يمكن للسلطات والآليّة الدوليّة استكشاف كيفية دعم عملية العدالة الانتقالية والتنسيق معها ومع جميع الجهات المعنية. ويمكن أن يشمل ذلك اعتبارات تتعلّق برقمنة الأدلّة، وإنشاء قواعد البيانات وتعزيز التعاون القضائي الدولي وتسهيل تدريب القضاة ومواءمة قانون العقوبات السوري وغيره من الإجراءات مع المعايير الدولي، وتطوير أنظمة لدعم الشهود والضحايا.

السيّد الرئيس،

لسنواتٍ عديدة، ظل تحقيق العدالة الشاملة في سوريا معطّلاً. لكن الجمعية العامة لم تتخلَّ عن العدالة، وأنشأت الآليّة الدوليّة لضمان جاهزية لفرص المساءلة، متى وأينما سنحت. لقد نفّذنا هذه الولاية المهمّة بجدٍّ على مدى السنوات السبع الماضية، حيث عملنا بجهدٍ على بناء مستودعنا المركزي، وأجرينا تحقيقنا الهيكلي لإرساء أسسٍ أساسية للعدالة. لقد طوّرنا إطارًا مرنًا سمح لنا بدعم العديد من الفرص القائمة بالفعل، مع الاستمرار في بناء الأسس تمهيدًا لليوم الذي تُصبح فيه العدالة الشاملة احتمالًا ملموسًا.

وعلى الرغم من القيود الجسيمة على الموارد، أحرزت الآليّة الدوليّة تقدمًا ملحوظًا على جبهاتٍ متعددة. في عام 2024 وحده، أجرينا 154 نشاطًا لجمع المعلومات، ما وسّع مستودعنا المركزي إلى 280 تيرابايت من البيانات. وقد دعمت هذه الأدلّة بشكلٍ مباشر الملاحقات القضائية والتحقيقات الناجحة في هيئاتٍ قضائية متعدّدة، وأدّت إلى إصدار مذكّرات توقيف بحق عدد من الجناة.

حتى تاريخه، تلقّت الآليّة الدوليّة إجمالي 466 طلبًا للمساعدة من 16 هيئة قضائية، تتعلّق بـ 321 تحقيقًا منفصلًا في جرائم ارتُكبت في سوريا من قِبل مجموعة واسعة من الجناة. تجدر الإشارة إلى أننا دعمنا التحقيقات الفرنسية التي أدّت إلى إصدار مذكّرات توقيف بحق بشار الأسد وشقيقه ماهر، إلى جانب ثمانية مسؤولين آخرين رفيعي المستوى، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي فرنسا، ساعدنا أيضًا في التحقيق الذي أدّى إلى أوّل إدانات فرنسية بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتُكبت في سوريا. وقد أُدين علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود غيابيًا بالسجن المؤبد في أيّار/مايو الماضي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، وبدعمٍ من الآليّة الدوليّة للتحقيق، اتهمت محكمة أمريكية جميل حسن وعبد السلام محمود بالتآمر لارتكاب جرائم حرب. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الآليّة الدوليّة بمذكّرةٍ قانونيةٍ تحليليةٍ في قضية مرفوعة ضد سوريا بتهمة التعذيب، والتي بدأت في كانون الأوّل/ ديسمبر أمام محكمة أمريكية أخرى. وقد استفاد القضاء الألماني من مساهمات الآليّة الدوليّة في قضايا أدّت إلى صدور إداناتٍ جديدةٍ في كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، ويجري حاليًا خمس محاكمات في جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب ارتُكبت في سوريا بدعمٍ فعّال من الآليّة الدوليّة. علاوةً على ذلك، ساهمت الآليّة الدوليّة في الإجراءات القضائية التي أدّت إلى الإدانات الأولى بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في سوريا من قبل محكمة هولندية في كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، ومحكمة سويدية في شباط / فبراير 2025. ونواصل دعم المحاكمات الأخرى المقرر إجراؤها هذا العام في فرنسا والسويد وألمانيا وهولندا، وفي دولٍ أخرى لا يمكننا الكشف عنها حاليًا.

نواصل تطوير تحقيقنا الهيكلي من خلال العمل الذي نقوم به بشأن الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد، ومن خلال التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. في الصيف الماضي، أصدرنا تقريرنا الشامل حول تجنيد داعش للأطفال واستخدامهم كجنود، وهو تقرير شاركناه مع الهيئات القضائية. ونواصل تحقيقاتنا في الهجمات غير القانونية على السكّان المدنيين، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية.

في كانون الأوّل/ديسمبر 2024، وللمرّة الأولى، أصدرنا تقريرًا علنيًا، وهو نسخةً منقحةً من تقريرٍ تحليليّ حول نظام الاحتجاز في عهد النظام السابق. يوضّح التقرير - الذي يستند إلى أكثر من 300 مقابلة مع شهود وأدلّة طبية شرعية ووثائق حكومية وتقارير خبراء، وأدلّة أخرى - أنماط التعذيب وسوء المعاملة والانتهاكات ذات الصلة في أكثر من 100 منشأة حكومية تابعة للنظام السابق. ويجري العمل على استكمال النسخة

العربية من التقرير. وأُتيحت النسخة غير المنقّحة من التقرير أمام محكمة العدل الدوليّة في إطار الإجراءات التي بدأتها هولندا وكندا بشأن التزامات سوريا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفي صميم كل وثيقة، وكل شهادة، وكل تحليل، هناك أشخاص - كثيرون منهم مفقودون، وكثيرون منهم نجوا، ولكلٍّ منهم الحق في العدالة. ولا نزال ملتزمين بنهجنا الذي يركّز على الضحايا والناجين/يات. وتشمل الجهود الأخيرة مراجعة استراتيجيتنا الجنسانية لمواصلة معالجة التحدّيات الخاصة التي تواجهها المحتجزات، والتي سُلّط الضوء عليها في تقريرنا عن الاحتجاز. بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجيتنا المتعلّقة بالأطفال والشباب، وبدء المزيد من المشاورات الخارجية بشأن الاستراتيجية مع خبراء من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة والمنظّمات غير الحكومية؛ وتوسيم المعلومات المتعلّقة بالأشخاص المفقودين في أنظمتنا، ما يساعد على توضيح مصير الآلاف الذين اختفوا خلال النزاع.

السيد الرئيس،

كان وضع مواردنا صعبًا بالفعل قبل أحداث كانون الأوّل/ ديسمبر 2024 وتفاقم مع القيود الإضافية التي تواجهها الأمم المتحدّة اليوم. لم تزد ميزانيتنا العادية منذ عام ٢٠٢٠، على الرغم من تزايد عبء العمل وتغيّر الواقع في سوريا. نواجه فجوةً تمويليةً قدرها ٧.٥ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٥، وقد تزداد هذه الفجوة حالما نفهم الوضع في سوريا بشكلٍ أفضل وتتضح لنا مدى قدرتنا على تنفيذ عملياتنا هناك إيفاءً بولايتنا. في عام ٢٠٢٤، اضطررنا إلى إلغاء ١٣ وظيفة، ما أثر على عملنا. فتباطأت التحقيقات وتأخّرت المساعدات وضاعت بعض فرص العدالة. فندعو الدول إلى دعم عملنا من خلال ضمان وجود ميزانيةٍ مستدامةٍ تلبّي على النحو الواجب المطالب التي نواجهها. ونشجّع الدول على النظر في تقديم مساهماتٍ طوعيةٍ، ويفضّل أن تكون التزاماتٍ متعدّدة السنوات، حتى نتمكّن من الحفاظ على مستوى دعمنا والاستجابة بسرعة عند ظهور فرص جديدة، بما في ذلك الأنشطة في سوريا وفقًا لموافقة السلطات.

السيد الرئيس،

لقد كُلّفت الآليّة الدوليّة بالعمل مع الهيئات القضائية الحالية والمستقبلية التي تطبّق معايير القانون الجنائي الدولي والممارسات الفضلى وسياسات الأمم المتحدّة. يجب أن تكون عملية العدالة الانتقالية شاملةً، بقيادةٍ وملكيةٍ سورية. يجب عليهم تحديد معنى العدالة بالنسبة لهم، سواءً على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، والآليّة الدوليّة ملتزمة بالتعاون.

مع أن هذه الجهود يقودها السوريون ويملكونها، إلا أنه من الممكن، بل من الواجب، أن يدعمها المجتمع الدولي. لقد تعلّمنا كيفية معالجة حالات الفظائع الجماعية - من رواندا إلى يوغوسلافيا السابقة، ومن كمبوديا إلى ليبيريا. لم تكن أي من هذه المسارات مثالية، فلكلٍّ منها استجابة لتحدياتها الفريدة والمعقّدة. لا يمكن، ولا يجب، اعتبارها نموذجًا لسوريا، ولكنها يمكن أن تساعد في تمهيد الطريق للمضي قدمًا.

علينا جميعًا أن ندرك جسامة التحدّيات التي تواجه السلطات في سوريا اليوم، والواقع الصارخ المتمثّل في ضرورة تلبية احتياجات الأحياء كأولوية. سيكون من العبث، بل ومن المُحبط، عدم إدراك أن المساءلة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت جزءًا من استجابةٍ شاملةٍ لهذه التحدّيات الملموسة. لذلك، يجب أن يكون دعم المجتمع الدولي شاملًا ومستجيبًا لاحتياجات سوريا وأولوّياتها. ومع ذلك، وكما أخبرني معالي السيّد الشيباني نفسه، يجب على الضحايا أن يؤمنوا بوجود أمل في تحقيق العدالة، وإلا فقد يبدو العنف الحل الوحيد أمامهم. وفي المقابل، قد يُهدّد هذا العنف الوضع الهشّ في البلاد، ما يؤثّر مباشرةً على المقيمين في سوريا وعلى من قد يفكّرون في العودة إليها.

الآليّة الدوليّة على أهبّة الاستعداد للمساهمة. لم تعد العدالة في سوريا مجرّد طموحًا نظريًا وهدفًا سياسيًا بعيدًا، بل تحوّلت إلى فرصةٍ حقيقية. دعونا لا نضيّع هذا الزخم، بل نغتنمه بالكامل.

شكرًا لك، سيدي الرئيس